مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد:09 العدد:01 (2021) ص 27-35

أهمية التوفيق بين الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات العمل في تطوير العلاقات بين المنظمات

The Importance of Economic Intelligence and Work Ethics in The Development of the Relations between Organizations

مباركي عبد الإله [1] *، مختاري فيصل [2]

MEBARKI Abdelillah [1], MOKHTARI Fayçal [2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***mebarkiabdelillah2015@gmail.com***

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***mokhtarifayecal@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2019/04/11 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يعتبر الذكاء الاقتصادي اليوم وسيلة شائعة في تسيير المنظمات وهو بمثابة سلوك استراتيجي يقوم على تسيير المعلومات الخارجية من أجل بناء وتعزيز ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة. هذه الأنشطة لا تخلو من المخاطر القانونية التي يمكن أن تضع منظمة الأعمال في وضعية حرجة إذا لم يتم التحكم فيها. الأمر الذي يجعل أخلاقيات العمل وسيلة فعالة لمنع مثل هذه التجاوزات. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية أخلاقيات العمل في تنظيم أنشطة الذكاء الاقتصادي بالتطرق إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال. تشير النتائج بأن التوفيق بين أخلاقيات العمل والذكاء الاقتصادي ضرورة حتمية لتطوير المهنة وطمأنة المنظمات، وبلوغ الأهداف المسطرة في ظل تداعيات العولمة وزيادة المخاطر المتعلقة بالذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي؛ أخلاقيات العمل؛ المنظمات؛ التجارب الدولية.

تصنيف JEL: G23؛ J81؛ A13.

Abstract:

Economic intelligence is a common tool in the management of organizations based on the management of external information in order to build and promote a sustainable competitive advantage for the organization. These activities are free of legal risks that can put the organization in a critical situation if not controlled. Thus, ethics in business are an effective means of preventing such abuses. This study aims to highlight the importance of ethics in business in economic intelligence activities, by addressing the experiences of some countries in this field. The results indicate that the reconciliation between ethics in business and economic intelligence is a necessity for developing the profession, reassuring organizations, achieving the objectives set, in light of the repercussions of globalization and increasing the risks related to economic intelligence.

Keys words: Economic Intelligence; Ethics in Business; The organizations; The experiences.

JEL classification codes: G23; J81; A13.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

أدت العولمة إلى تغيير شروط المنافسة وزيادة المنافسين المحتملين مما جعل القدرة التنافسية للمنظمة لا تعتمد فقط على السعر وإنما على سرعة ودقة تكيف عرضها مع الطلب المحتمل ودمج التغييرات التكنولوجية والتنظيمية. هذا الواقع فرض على المنظمات بأن تكون على دراية فورية بتطورات السوق (المنافسين والعملاء، التكنولوجيا، المكونات التنظيمية ومكونات المحيط الخارجي ... الخ). وأعطى للمعلومة بعد عامل إنتاج استراتيجي مركزي في المنظمة، بحيث تمثل مصدر قوة على مستويين في الحياة الاقتصادية على مستوى الإنتاج وعلى مستوى أداء السوق. **(Bellon, 2002)**

ولكي تضمن المنظمة مكانتها في السوق، فإنها تسعى إلى تحقيق رغبات المستهلك باعتباره محدد الطلب خاصة في ظل زيادة المنافسة. وهنا تكون ملزمة بتقديم منتجات متمايزة أو ما تعرف بالمنتجات ذات ميزة تنافسية تتسم بقيمة مضافة منفردة دون سواها. من أجل ذلك تسعى المنظمات لتنويع مصادر هذه المزايا سواءا فيما تعلق بالتطوير أو الابتكار في ظل توافر معطيات عن السوق، المنافس والمستهلك. وهنا تظهر أهمية توفر المعلومات حيث يمكن اعتبار الذكاء الاقتصادي أحد مصادر تكوين هذه الميزة التنافسية أين يتم الاعتماد عليه من أجل تحويل المعلومات إلى قرارات خاصة مع التطور التكنولوجي من أجل تحقيق الريادة.

يعتبر الذكاء الاقتصادي اليوم وسيلة شائعة في تسيير المنظمات. وهو يمثل جزء صغير من اقتصاد المعرفة، إدارة المعارف والمهارات ويعتبر بمثابة السلوك الاستراتيجي الذي يقوم على تسيير المعلومات الخارجية من أجل بناء وتعزيز ميزة تنافسية مستدامة. يقع مفهوم الذكاء الاقتصادي في المنتصف بين هذين التعريفين، من جهة لا تستند شرعيته على التحايل على القانون أو سلب الحقوق الخاصة وبالأخص حقوق الملكية، بل العكس من ذلك يتعامل الذكاء الاقتصادي مع المعلومات المشتركة (التي هي بحاجة المنافسين) المتداولة والتي تجهز بعد ذلك لتسمح بخلق ثروة جديدة.

بالرغم من ذلك فان أنشطة الذكاء الاقتصادي لا تخلو من المخاطر القانونية التي يمكن أن تضع منظمة الأعمال في وضعية حرجة إذا لم يتم التحكم فيها، مما يجعل إحاطة ممارس الذكاء الاقتصادي بهذه المخاطر أمر في غاية الأهمية كفيل بتطوير هذه المهنة وطمأنة منظمة الأعمال وبالتالي يمكن القول بأن أخلاقيات العمل تستطيع أن تضع حواجز تمنع التجاوزات التي قد يقع فيها المهنيون كذلك بالنسبة للقوانين والمبادئ الأخلاقية للفرد نفسه(خليل & بوعبدلي, 2005, **p. 15**). من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية التوفيق بين أخلاقيات العمل والذكاء الاقتصادي في تطوير العلاقات بين المنظمات؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية أخلاقيات العمل في تنظيم ممارسات الذكاء الاقتصادي ومنع التجاوزات المحتملة من قبل الممارسين، وإبراز أهمية التوفيق بين تطوير أنظمة الذكاء الاقتصادي والالتزام بهذه الأخلاقيات في تطوير العلاقات بين المنظمات وبلوغ الأهداف المسطرة بالتطرق إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال. من هذا المنطلق تنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

- تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي؛
- نماذج الذكاء الاقتصادي؛
- أهمية أخلاقيات العمل في تنظيم أنشطة الذكاء الاقتصادي؛
- أهمية التوفيق بين الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات العمل في تطوير العلاقات بين المنظمات (تجارب بعض الدول).

2. التأصيل النظري للدراسة:

1.2 تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي:

عادة ما يطرح مصطلح الذكاء العديد من التساؤلات والارتباك في الفهم خاصة مع زيادة المصطلحات المرادفة له. بحيث يفهم خبراء كل مجموعة في هذا الفرع هذا المصطلح بطريقة مختلفة بغض النظر عن أجهزة المخابرات التي تعتبر هيئات معروفة ومشهورة، هناك أربعة أقسام للذكاء مقسمة وفقا لطبيعتها التكنولوجية وهي مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي

المصدر:("Economic intelligence in a global world," 2014, p. 15)

تعتمد الفئة الأولى والثانية بشكل كبير على التكنولوجيا المستخدمة الشائعة، لقد طور الذكاء الاصطناعي منذ أجيال ويهدف أساسا إلى فهم كيفية فهم وتعلم البشر من أجل تطوير تقنيات وبرامج كمبيوتر تحاكي تعلم السلوك البشري. كان هذا الأصل في الإنسان الآلي ونظم الخبراء والنظم المساعدة في صنع القرار التي تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيات قادرة على التعلم. أما نظم المعرفة فتتصل بنظم الخبراء، بحيث أدت هذه الأنظمة بإنشاء فرع الهندسة يعرف باسم هندسة المعرفة يستخدم تقنيات تركز على اكتساب المعرفة وترميزها، تقييم أنظمة التشفير وتنفيذها، وعادة ما يستند التشفير إلى قواعد معقدة بسبب السلاسل المتعددة بشكل يحاكي عمل الدماغ البشري بما في ذلك مختلف الوظائف واللغة وأنظمة الفهم. هذه التقنيات لا تقدم فهم اقتصادي أو تنافسي أو استراتيجي ولكن تساعد على تطوير ذلك. أما الذكاء التنافسي فهو يهدف إلى تحسين الوضع التنافسي للبلدان أو المؤسسات في الأسواق، مع ذلك قد تطور الذكاء التنافسي أكثر داخل المنظمات، بحيث يرتكز على زيادة معرفتهم وتعزيز الوضع التنافسي ويعتبر عنصر مهم وأساسي في الذكاء الاستراتيجي. يمكن القول أنه في حين تؤدي المعرفة إلى خلق القيمة، يوفر الذكاء القوة.

هناك تعاريف عديدة للذكاء الاقتصادي وتطبيقاته تختلف باختلاف البلد ومن يفسر ذلك. في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الانجلوسكسونية يشير مصطلح الذكاء الاقتصادي للأنشطة المتعلقة بإدارة المعرفة خاصة الطرق والنماذج المصممة خصيصا لإيجاد المعلومات المخفية **(hidden information)** في قواعد البيانات من أجل اتخاذ القرار. وتشمل كذلك الذكاء التسويقي الذي يتعامل مع الجوانب التجارية والتسويقية للشركات ضمن بيئتها التسويقية. توحيد سلوك العملاء الحاليين المحتملين يسمح بزيادة المبيعات أو مجرد منع هؤلاء العملاء بالنظر الى الشركات المنافسة. يعرف الفرنسيون الذكاء الاقتصادي بسلسلة من الإجراءات المنسقة التي تهدف إلى البحث، معالجة ونشر المعلومات المفيدة للجهات الاقتصادية الفاعلة لتكون قادرة على استغلالها وصياغتها ضمن استراتيجياتها. تؤدى هذه الإجراءات من الناحية القانونية مع وجود جميع الضمانات والحماية اللازمة للحفاظ على ثروة الشركة، الشروط المثلى للجودة، المواعيد والتكاليف.(**Martre, Clerc, & Harbulot, 1994b, p. 12**) بلدان أخرى غير انجلوسكسونية تعرف الذكاء الاقتصادي بأنشطة الدولة المصممة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية على المستوى الدولي، هذه الأنشطة تديرها أجهزة المخابرات كما هو معمول به في اسبانيا.

يعرف **Michael porter** أستاذ بجامعة هارفارد الذي كان له دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي إذ قال أنه يعتمد على تزويد المعلومة المناسبة للشخص المناسب في الوقت المناسب، من أجل اتخاذ القرار المناسب والقيام بالتصرف المناسب والمثالي، وبالتالي تطوير بيئته في الاتجاه الملائم.

ويعرفه **Bruno Martinet** على أنه القدرة على ضمان البيئة (بيئة المؤسسة) المرتبطة بالقدرة على معرفة وفهم البيئة. (**Martinet & Marti, 1995, p. 12**) بالتالي يعمل الذكاء على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، يحللها ويضعها تحت تصرف المقررين في المنظمة في الوقت المناسب، مما يجعله عامل أساسي للمنافسة. يرتكز التعريف على الأفكار الأساسية التالية: فكرة إنتاج المعلومة، فكرة دوران ومعالجة المعلومة، حيازة، معالجة، بث المعلومة. وأخيرا فكرة المعلومة المفيدة والملائمة(خليل & بوعبدلي, 2005, **p. 2**).

تتجلى أهمية الذكاء الاقتصادي في المنظمة، من خلال جانبيه الهجومي والدفاعي إذ يسمح الذكاء الاقتصادي من خلال جانبه الهجومي بترقب الفرص المتاحة في محيطه والاستيلاء عليها، والتكيف مع قواعد السوق الجديدة نظرا للبيئة الديناميكية التي تعمل بها المؤسسات اليوم. أما من خلال الجانب الثاني أي الدفاعي فهو يعمل على توفير الحماية والأمن للمؤسسة، والأخطار التي تهددها كتسرب المعلومات والجوسسة الاقتصادية والحصول على معلومات خاطئة من أجل الإيقاع بها.

2.2 نماذج الذكاء الاقتصادي:

1.2.2نموذج (2004) Jacobiak:

وفقا ل **Jacobiak** فإن أساس الذكاء الاقتصادي هو شبكة تحليل الخبراء الذي يعتبر المكان الأول التي تحول فيه المعلومات الخامة التي ينقلها المراقبون إلى معلومات متطورة قابلة للاستخدام والتفسير من قبل صناع القرار (**Briciu, Vrîncianu, & Mihai, 2009, pp. 25-27**). حيث يفصل هذا النموذج بين مرحلة المراقبة ومرحلة التحليل ويعزل مختلف الجهات الفاعلة، هذه العملية يمكن أن تسبب الكثير من المشاكل في سلسلة الاتصالات بين رؤساء الجهات الفاعلة في التنظيم. يرتكز نموذج الذكاء الاقتصادي وفقا لهذا النموذج على النقاط التالية:

- ✓ المذهب الذي يشمل تحديد مفهوم الذكاء الاقتصادي معترف به من قبل المجموعة بأكملها.
- ✓ يتكون النهج مما يلي:
  - خطة رئيسية للانتقال من النظرية إلى التطبيق (تحديد المعلومات، الأهداف المسطرة، الجهات المتدخلة، المراقبين، المحللين، صناع السياسات ... الخ) من أجل وضع وتنفيذ إستراتيجية متماسكة.
  - خطة رئيسية لتطوير هذه الطريقة وإدخال الهيكلة، نظام التحكم، مشاكل التكاليف والمواعيد.
- ✓ هيكل مشترك لشبكتين، شبكة أقطاب المعلومات المعنية (مناطق المراقبة المحددة) وشبكة المحللين (مجموعة الخبراء اختيار عوامل النجاح الحاسمة).
- ✓ التجربة التي تحدد القواعد التشغيلية العامة للذكاء الاقتصادي داخل المنظمة، درجة حرية العمل، مجموعة التوصيات والمبادئ التوجيهية، وسائل الإعلام والدعم التقني، البرمجيات، تخزين المعلومات).
- ✓ مراقبة الكمية والنوعية.

2.2.2 نموذج (Besson and al..,2001) AFDIE:

ينظر الى لنموذج **AFDIE** (الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي) على أنه نظام يعتمد فيه الأداء والتوازن العام على مستوى التفاعلات والتكيف بين جميع أجزائه ليس فقط تميز اثنان أو ثلاثة منهم، بالتالي الارتباط الضعيف يحدد هشاشة المنظمة بأكملها. يتكون هذا النموذج من إحدى عشر عامل (سبعة عوامل متعلقة بالعمل: القيادة، الأخلاق، التنبؤ، تصور البيئة، المعرفة والمهارات، التأثير، الشبكات. وأربعة عوامل متعلقة بالنتائج: خلق القيمة، نوعية المعلومات، الصورة، عملية صنع القرار) مع نفس الأهمية وبدون أي ترتيب بينهم. يرتكز هذا النموذج على خمسة مبادئ أساسية للذكاء الاقتصادي المؤدية إلى أداء مستدام وهي مبينة كالتالي:

- التكامل مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة في مناطق العمل.
- تصميم المنظمة على أساس الذكاء الاقتصادي.
- بناء المنظمة على أساس النظم والشبكات.
- المزيج بين المنطق الإداري والمنطق الريادي.
- الالتزام بقواعد أخلاقيات العمل.

3.2.2 نموذج Achard (2005):

وفقا لهذا النموذج نظام الذكاء الاقتصادي يمكن أن يتحقق في خمسة مراحل:

- مرحلة التخطيط لتحديد توقعات وحدات الذكاء الاقتصادي.
- مرحلة البحث عن الاحتياجات مقابل المهارات المطلوبة.
- مرحلة تحديد موقع الذكاء الاقتصادي في النواة الداخلية للمنظمة، باعتبارها نظام داخلي مزود بالمهام، الأهداف وصنع القرار، تشارك في الحصول على معلومات في جميع المستويات.
- مرحلة تطوير عملية الذكاء الاقتصادي من حيث أبعاد المراقبة، جمع المعلومات، بثها وفقا لأهداف صناع القرار.
- مرحلة التقييم من خلال قياس أداء النموذج بالاعتماد على معايير التقييم الكمي والنوعي.

في نموذج **Achard**، مراقب المعلومات هو العنصر الأساسي في نظام الذكاء الاقتصادي، توفير القيادة وتنسيق النظام مع صناع القرار.

4.2. نموذج Salles (2003):

يعتبر هذا النموذج نموذج ضخم **(mega-model)**، ينظر إلى الذكاء الاقتصادي على أنه عملية معرفية الغرض منها هو تقديم المساعدة في عمليات الإدارة والإنتاج وتمثيل البيئة بالترتيب لخلق معارف جديدة. يتكون من خمس وحدات تحليل:

- نموذج للمشروع المنشأ وفقا لوظائفه المختلفة (الإنتاج، الاقتصاد، المالية، الابتكار).
- نموذج للبيئة، بما يتفق مع نموذج **(Porter)** الذي يركز على العوامل الداخلية والخارجية في علاقات المنظمة مع البيئة.
- نموذج استراتيجي، من أجل تحديد الكفاءات الأساسية للمنظمة وتحديد القضايا والمهام الرئيسية (الأعمال التجارية، زيادة الأرباح ... الخ)
- نموذج لجمع وتحليل والتحقق من الاحتياجات.
- نموذج لتحديد نتائج الذكاء الاقتصادي، التي تتكون وفقا للاحتياجات من أجل تحديد التكاليف، السلطة، النظام وتقييم الآثار مسبقا.

3. دور أخلاقيات العمل في تنظيم أنشطة الذكاء الاقتصادي:

1.3 أخلاقيات العمل:

في ظل تطور المجتمعات الغربية والتحولات الإدارية الكبيرة والأزمات التي عصفت بعدد من الشركات لأسباب لا أخلاقية، برزت دعوى جدية لجعل الأخلاق عنصرا حاكما للنمو والتدقيق في اختيار المدراء، وبدا أن فصل العمل عن الأخلاقيات أمر غير ممكن وغير مفضل، فالأخلاقيات ليست أمرا اختياريا، قرارات وسلوكيات العمل عبارة عن أعمال أخلاقية تؤثر على حياة ورفاهية الآخرين.

يتمحور مفهوم الأخلاقيات حول مجموعة من القواعد، المبادئ، الأحكام السلوكية والأدبية، القيم والمعايير الأخلاقية التي تحكم تصرفات الفرد أو الجماعة أثناء تأدية الأعمال في بيئة العمل. تشمل هذه الخصائص الأمانة، النزاهة، الاعتمادية، المسؤولية وجوانب أخرى في السلوك القويم مقابل السلوك الخاطئ. (المرايات, 2011, **19-18 .pp**)وتعرف أيضا بأنها مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية التي تمثل سلوك المنظمات، والتي تقوم بتحديد قراراتها. وهي تمثل انعكاس للقيم التي يتخذها الفرد كمعايير تحكم

سلوكياته(الغامدي, 2010, **p. 5**). بالتالي تعني استخدام الأخلاق كإستراتيجية عمل لتحسين سمعة وأداء الشركة، وهذا يشير إلى التبعات الأخلاقية لقرارات العمل وتأثيرها على سلوكيات الأفراد، مكونة بذلك مجموعة المبادئ التي تحدد السلوكيات الإدارية. كما أنها تشير إلى السلوك الأخلاقي للإدارة وأصحاب العمل والموظفين في تحقيق أهداف الشركات (**Paine, 2003**)

تتجلى أهمية أخلاقيات العمل في كونها جزء مهم في نمو الشركات، في ظل الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الفساد الإداري من رشوة واختلاس واستغلال النفوذ التي تشهدها الشركات. حيث أصبح من الضروري وجود معايير وأخلاقيات عمل لتحديد العلاقات بين العمال والمنتجين والشركات، بالإضافة إلى مراجعة المفاهيم المتعلقة بأهداف المؤسسات. وتعكس زيادة أهمية أخلاق العمل مدى ضرورة تطبيق المسؤولية الأخلاقية للمؤسسة. حيث أن الشركات تسعى إلى تحقيق الأرباح من خلال تطبيق أسعار تنافسية وفقا للقوانين السائدة، بالإضافة إلى التحلي بالمسؤولية الأخلاقية خاصة فيما يتعلق بالبيئة، معايير السلامة والصحة في بيئة العمل.

إن فهم قيمة الأخلاق يؤدي حسب **Thomson** إلى انتشار قواعد الأخلاق وتشكيل مدونات رسمية للوقوف على المتطلبات الأخلاقية. كما أنه يؤدي إلى تعيين مسئولين للاهتمام بمراعاة الجوانب الأخلاقية من أجل تحفيز العمال على التصرف لما تقتضيه هذه المعايير الأخلاقية (**Thomsen, 2001**). إلا أنه يوجد تناقض بين الجانب النظري للأخلاق وما يجري تطبيقه، أي يوجد تعارض بين العمل والجوانب الأخلاقية. حيث أنه يوجد أرباب عمل يحرصون على مزاولة أنشطتهم وفقا للمعايير الأخلاقية معتبرين ذلك خيارا استراتيجيا. في حين يقوم البعض باتخاذ قرارات انتهازية خاصة في المواقف التي يصعب فيها التفريق بين السلوك الأخلاقي والسلوك الانتهازي (**Arthurs, 1990**).

2.3 دور أخلاقيات العمل في المنظمة:

عندما نتحدث عن الذكاء الاقتصادي فإننا نؤكد عادة على المخاطر الاستثمارية المرتبطة به، لكن غالبا ما يتم تجاهل تحليل المخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار في حد ذاته، مثل انعدام الأمن القانوني (**Legal security**) الذي يعتبر ذو أهمية قصوى أكثر من المخاطر المالية. القانون هو مجموعة ايجابية من اللوائح والتشريعات تفرضها السلطة المخولة بالقيام بذلك. هذه القواعد تنظم الذكاء الاقتصادي والاقتصاد بحيث تخضع جميع الأنشطة البشرية للرقابة تحت سيادة القانون، وهذا هو جوهر الديمقراطية. بالتالي تحويل هذا النهج لقانون الذكاء لا يتوقف على توفير الأدوات القانونية في جميع المجالات، أو عن طريق إضافة وتطوير أعمال مكافحة التجسس، وإنما يجب أن يشجع أيضا القوانين التي توقف أو تخفض الإجراءات الخارجية الرامية إلى تغيير السير العادي للأسواق، وبالطبع يتعين عليها أن تسمح بنشر الإجراءات المطورة داخل الحدود الوطنية وخارجها.

يجب أن يوفر القانون الحماية الفعالة الكافية للشركات ومراكز البحوث، والحفاظ على أمنها وقدرتها على المنافسة. هذا ينطوي على تنظيم منسق من مختلف الهيئات الحكومية ذات الكفاءة في مجالات متنوعة مثل الشؤون الخارجية والدولية، العلاقات، التعاونيات، الأمن والعدالة، الضرائب، الصناعة، الزراعة، البحرية، الأشغال العامة والبنى التحتية، التعليم والثقافة، العلوم والبحوث، التكنولوجيا، التربية، البيئة. بالإضافة إلى تنظيم وقائي لجميع هذه المجالات يجب على الدول أيضا توفير سياسة أخرى قادرة على زيادة نقل خبرة مراكز البحوث العامة والخاصة للشركات وتقديم تنظيم من شأنه تشجيع هذه الأخيرة.

3.3 أهمية التوفيق بين أخلاقيات العمل والذكاء الاقتصادي في تطوير العلاقات بين المنظمات (تجارب بعض الدول):

يعتمد نجاح أي نظام يستخدم الذكاء الاقتصادي على دقة المعلومات والبيانات المستخدمة، وجودها، صحتها وحداثتها. حيث أن كما معتبرا من هذه البيانات والمعلومات يكون من خارج المنظمة (إضافة إلى البيانات الداخلية) وهنا تبرز أخلاقيات هذا النظام التي يجب التحلي بها عند الحصول على البيانات، بالتالي يجب على الطرف الذي يقوم بجمع البيانات التحلي بمجموعة من الأخلاقيات أهمها احترام طلب الجهات الأخرى بشأن خصوصية المعلومات واحترام طلب الجهات الأخرى بشأن خصوصية المعلومات، بالإضافة إلى التعريف الواضح لنفس وجهة العمل عند إجراء المقابلات مع أي طرف أخر من المنظمات أو الأفراد بهدف استخدام المعلومات. وبالتالي من الضروري عند اعتماد نظام ذكاء اقتصادي المحافظة على السرية في جمع معالجة البيانات خاصة

في حالة ارتباط المعلومات بزبائن المنظمة والحساسية التي يوالوها في تحديد خصائصهم ورغباتهم واتجاهاتهم. (قاشي & دية, 2015, **p. 157**)

تتغير أنظمة الذكاء الاقتصادي من بلد لأخر باختلاف درجة تطور البلد المعني، الأهداف المسطرة، نطاق التطبيق، الأدوات المستخدمة ومدى صرامة القواعد المتعلقة به. فيما يلي سنقدم بعض التجارب الدولية في هذا المجال وسنحاول إبراز أيضا أخلاقيات العمل التي تنظم هذه الممارسات في كل بلد.

1.3.3 التجربة الفرنسية:

ترتبط ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال الشركات الفرنسية ارتباطا وثيقا بثقافة الأعمال، وقد طورت في قطاعات محددة مثل النفط والمواد الكيميائية (**Martre, Clerc, & Harbulot, 1994a, p. 60**). ويتميز نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا بتصميم فعال ملائم للظروف والاحتياجات الجديدة بصرف النظر عن أجهزة الدولة، مما يخول المنظمات التي تطبق الذكاء الاقتصادي الدفاع عن المصالح الفرنسية في الداخل والخارج.

تعد القوانين الفرنسية فقيرة من حيث القواعد الخاصة بالذكاء الاقتصادي بالنظر لحداثة المهنة، تاريخيا، فان أولى القواعد التي صدرت كانت خاصة بالجوسسة في مجال الدفاع الوطني والمتمثلة في الحالات في أعمال إفشاء الأسرار وجرائم الخيانة التي يعاقب عليها القانون الجنائي. أما عن التجاوزات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي فان المشرع الفرنسي ضمنها في عدة قوانين خاصة القانون الجنائي، وهو ما يعد مخالفا للمقاربة المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أمثلة مضامين القانون الجنائي الفرنسي في هذا المجال ما يلي: حماية الخبرة الخاصة بالصناعة (**Protection de savoir-faire**)، التعدي على سرية المصنع أو الخبرة، التعسف في استخدام الهندسة العكسية، توظيف مستخدمي المنافس بشكل يضر به، نشر معلومات مشوهة، بالإضافة إلى الرشوة.

2.3.3 التجربة الأمريكية:

يتبنى النظام الأمريكي للذكاء الاقتصادي لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل **Pinkerton** و**Krol**. كما توجد هيئات مركزية أخرى المجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

على المستوى التشريعي، تعمل الولايات المتحدة على دعم الشركات الأساسية في مجال الاستعلامات وإصدار النصوص القانونية ذات الصلة مثل **The Statement of Administration Action (1994)** في مجال تطبيق عقوبات انفرادية على مؤسسات أجنبية أو دول تكرس نوع من المنافسة غير الشريفة والتي تلحق أضرارا بالمصالح الأمريكية. ويمكن ذكر أيضا كل من **The Trade Act(1994)** و**The Omnibus Trade and Competitiveness Act (1988)** , وأخيرا قانون كاروسل **Caroussel(2000)** الذي يجيز لأعوان الإدارة الأمريكية تغيير قائمة المنتجات المحتمل تعرضها لإجراءات عقابية جمركية كل ستة أشهر وذلك بهدف خلق اضطراب في أسواق الشركة أو الدولة المعاقبة.

أمضى الرئيس الأمريكي كلنتن سنة 1996 على القانون الأمريكي للجوسسة الاقتصادية، وقد إعتبر هذا القانون أن سرقة أسرار منظمات الأعمال أو الحصول عليها بطريقة التدليس أو الخداع بمثابة جريمة فدرالية، فالمادة 1831 من هذا القانون تعرف الجوسسة الاقتصادية كما يلي: أي شخص يعلم أن الجريمة سيستفيد منها حكومة أو منظمة أو عون أجنبي: سرقة أسرار الأعمال، نقل، إعادة إنتاج، تصوير، إتلاف، إرسال أسرار الأعمال، استلام، شراء أو الاحتفاظ بأسرار الأعمال.

تعد الولايات المتحدة البلد السابق في مجال التفكير في أخلاقيات المهنة ذلك أن الذكاء الاقتصادي يعد قديما نسبيا من حيث الظهور مقارنة بالدول الأخرى إضافة إلى كون المخاطر القانونية في هذا البلد الحبر من غيره وقد ظهر صدر دستور أخلاقيات مهنة الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة سنة 1986، وبلغ سنة 1994 عدد أعضاء النقابة المهنية 2400.

3.3.3 التجربة اليابانية:

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في مجال البحث والتطوير، وفتح حصص في السوق الخارجي.

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتيجية التي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث حوالي 1,5% من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق 3 إلى 4% من وقتها في هذا المجال. وتعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية (**Sogo Shoshas**) لإمدادها بالمعلومات وهذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات وقواعد البيانات، والتزام اليابان بالمعارض التجارية والاجتماعات والبعثات.

يتمركز الذكاء الاقتصادي في اليابان في وزارة التجارة الدولية والصناعة (**MITI**) والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير، المنظمات المهنية والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي. وقد اعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج، واستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم.

4.3.3 التجربة الصينية:

تمتلك الصين ذكاء اقتصادي قوي ومتطور يركز على البحث عن الممتلكات غير الملموسة، حقوق التأليف والنشر وحقوق براءات الاختراع. كما يشمل شبكات من المدراء التنفيذيين من شركات صينية متعددة الجنسية تعمل مع الشركات الكبرى التي تبيعهم التكنولوجيا والخدمات. ولديه أيضا مجموعة من المسؤولين المدربين تدريبا عاليا في الأمن **cyber security** للهجوم والدفاع على حد سواء الذي يعمل في تعاون وثيق مع الجامعات. بالإضافة إلى نظام لا مركزي مع أوامر تحكيم محددة جيدا وتقسيم غامض بين أجهزة المخابرات والشركات والهياكل الدفاعية العسكرية. ويحتوي هذا النظام أيضا على خدمات لتسهيل حماية الصناعات الإستراتيجية(**Economicintelligenceinaglobalworld, 2014, p. 22**).

من خلال التجارب السابقة نستنتج أن الدول التي تهتم بتطوير أنظمة الذكاء الاقتصادي لابد لها من الاهتمام بتطوير أخلاقيات العمل وإلزام المنظمات والهيئات المسؤولة على الامتثال بهذه القوانين الصارمة وإصدار عقوبات ردعية في حالة التخلف عن ذلك. مثل هذه القواعد تبرز أهمية التوفيق بين العقلانية الاقتصادية وأخلاقيات العمل في تطوير العلاقات بين المنظمات وبلوغ الأهداف المسطرة لضمان توفير أمن اقتصادي للمنظمات ومؤسسات البحث، فهم استراتيجيات المنافسين وحماية الفرص التنافسية، توقع الأسواق المستقبلية، بالإضافة إلى حماية اقتصاد المؤسسات وتدعيم سياسة التأثير من خلال التحكم في المعلومة الحفاظ عليها نظرا لأهميتها في تطوير وترقية المؤسسة، والتعرف على كيفية تسيير المعلومة وانتقاء الأهم منها والخروج بما هو ضروري لفائدة المنظمة في مجال اتخاذ قراراتها الحاسمة (فيلالي 2004, **39-38 .pp**).

4. الخاتمة:

إن التحديات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا فرضت مناخ يتسم بالتنافسية الاقتصادية ويعتمد بشكل كبير على استخدام المعلومة التي لها دور كبير جدا، إذ أصبحت المؤسسات التي تتحكم في المعلومات وتحسن إدارتها هي من تفرض نفسها على المستوى المحلي والإقليمي. هذه التحديات أجبرت الدول اللحاق بركب الدول المتطورة وتبني أنظمة الذكاء الاقتصادي في استراتيجياتها.

يحتل الذكاء الاقتصادي مكانة مرموقة في أنشطة الدول والحكومات والأفراد، هذه الطريقة المبتكرة التي اعتمدها اليابانيون للجمع بين الوسائل العامة والخاصة لخدمة الاقتصاد المحلي لقت نجاح كبير عند الفرنسيين والأمريكيين. بحيث أصبح الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي ممارسة عالمية منسقة ومشتركة بين مختلف أجهزة الدولة. كما تتدخل بنسب هامة في هذه

العملية كل من الجامعات المحلية والدولية، ومراكز الدراسات والتفكير، وكذا هيئات عالم الأعمال بهدف ضمان دمج المعلومات والمعارف ضمن سلسلة خلق القيمة المضافة.

يمثل الذكاء الاقتصادي مجموع الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول بالمؤسسات إلى التطور المطلوب أين يتيح لها التحكم في المعلومة بهدف معرفة البيئة الخارجية والتأقلم مع متغيراتها من خلال الاستغلال الأمثل للمعلومات في ظل إرادة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين واستعمال المعارف العلمية والتقنية.

من خلال هذه الورقة البحثية نستنتج أن المنظمات التي تسعى إلى تطوير أنظمة الذكاء الاقتصادي لابد لها من الاهتمام بتطوير أخلاقيات العمل وإلزام الهيئات المسئولة على الامتثال بهذه القواعد. وبالتالي فإن التوفيق بين ممارسات الذكاء الاقتصادي وأخلاقيات العمل في هذا المجال أصبح ضرورة حتمية لتطوير العلاقات بين المنظمات والوصول إلى الأهداف المسطرة.

5. قائمة المراجع:

- Arthurs, H. (1990). 1 Ideology, interest, and implementation of a professional ethical code .
- Bellon, B. (2002). Quelques fondements de l'intelligence économique. *Revue d'économie industrielle*, 55-74 .
- Briciu, S., Vrîncianu, M., & Mihai, F. (2009). Towards a new approach of the economic intelligence process: Basic concepts, analysis methods and informational tools. *Theoretical and Applied Economics, 4*(4), 21 .
- Economic intelligence in a global world. (2014). *Dossier, Strategic 162 B. Spanish Institute for Strategic Studies*. Retrieved from http://www.ieee.es/Galerias/fichero/cuadernos/CE_162_B.pdf
- Martinet, B., & Marti, Y.-M. (1995). L'intelligence économique(les yeux et les oreilles de l'entreprise) .
- Martre, H., Clerc, P., & Harbulot, C. (1994a). Intelligence économique et stratégie des entreprises. *Rapport du commissariat général au Plan, Paris, La documentation française, 17*, 82-94 .
- Martre, H., Clerc, P., & Harbulot, C. (1994b). Rapport du Commissariat Général au Plan "Intelligence économique et stratégie des entreprises.". Paris.
- Paine, L. S. (2003). Is ethics good business? *Challenge, 46*(2), 6-21 .
- Thomsen, S. (2001). Business ethics as corporate governance. *European Journal of Law and Economics, 11*(2), 153-164 .

- الغامدي, س. ب. ن. (2010). أخلاقيات العمل ضرورة تنموية ومصلحة شرعية. مكة المكرمة: الإدارة العامة للإعلام والثقافة.
- المرايات, ر. ع. ع. ا. (2011). أثر أخلاقيات الأعمال للمنظمة على السلوك الأخلاقي و أداء رجال الأعمال للمنتجات الصيدلانية في مدينة عدن مذكرة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
- خليل, ع. ا., & بوعبدلي, أ. (2005). الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال. Paper presented at the المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية, الأردن.
- فيلالي , أ. (2004). الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية:الواقع و المجهودات "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية"SNVI" رويبة" مذكرة ماجستير. تلمسان.
- قاشي, خ., & دية, ر. (2015). الذكاء الاقتصادي الية لدعم ادارة العلاقة مع الزبون في منظمات الأعمال الحديثة. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال, 1, 143-159.